

## بغداد تحدد موعد عودة التجارة مع دمشق

افتتاح معبر القائم البوكمال مطلع سبتمبر المقبل

دخلت العلاقات التجارية بين سوريا والعراق مرحلة جديدة بتحديد موعد افتتاح أول معبر تجاري مطلع الشهر المقبل، والتي يمكن أن تنعكس على بلدان أخرى مثل لبنان ودول الخليج من خلال فتح شرايين التجارة البرية المغلقة منذ أكثر من 8 سنوات.

بغداد - كشف عضو مجلس محافظة الأنبار العراقية فرحان الدليمي أمس أن وزارة الداخلية حددت الأول من سبتمبر المقبل موعداً لفتح معبر القائم/البوكمال الحدودي مع سوريا أمام حركة التجارة والسفر بين البلدين.

ونقل موقع قناة السومرية عن الدليمي قوله إن "وزير الداخلية ياسين الياسري اجتمع مع أعضاء من حكومة الأنبار المحلية في مدينة الرماضي، واطلعهم على قرار رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي بفتح المنفذ التجاري مطلع الشهر المقبل".

ويمكن لهذه الخطوة أن تحدث تحولا نوعيا في حركة التجارة، لا تقتصر على سوريا والعراق، بل تمتد إلى لبنان ودول الخليج من خلال إعادة فتح شرايين التجارة البرية المغلقة منذ أكثر من 8 سنوات.

وأشار الدليمي إلى أن خطة الحكومة الاتحادية العراقية تتضمن، إلى جانب افتتاح منفذ القائم القديم، مباشرة العمل على إنشاء معبر حدودي جديد يبعد نحو 3 كيلومترات عن قضاء القائم، وعرضه على المستثمرين.

وأوضح أن آلية العمل ستكون عبر وضع مبان مؤقتة (كرفانات) في المنفذ القديم بدلا من المباني التي دُمرت بالكامل خلال سيطرة تنظيم داعش على المنفذ. وأكد عزم الحكومة المركزية على افتتاح المنفذ في الموعد المحدد بعد توفير كافة المستلزمات.

ويعول الجانبان على أن يساهم افتتاح المعبر في تنشيط الحركة التجارية المشلولة بين الجانبين وتسهيل مرور البضائع إلى دول أخرى.

ويرتبط العراق مع سوريا بثلاثة معابر رسمية، هي القائم/البوكمال الذي تسيطر دمشق على جانبه السوري ومعبر العبيدية/ربيعة الذي تسيطر على جانبه السوري قوات سوريا الديمقراطية



بانتظار عودة الحركة التجارية

تم توقيعها بما يساهم في تطوير التعاون في مجالات الطاقة والنفط والكهرباء والنقل والتبادل التجاري. وقال الوزير العراقي حينها إن "جودة المنتجات السورية تلاقى رواجها واسعا في الأسواق العراقية كما أن لها دورا في خفض أسعار المنتجات المحلية".

والمعبر التنف/الوليد الذي يقع في منطقة تنتشر فيها قوات أميركية. وتسارعت وتيرة تطبيع العلاقات التجارية مع سوريا من قبل دول الجوار منذ افتتاح المعبر الرئيسي مع الأردن، الذي أبقظ تحركات مماثلة من قبل العراق ولبنان.

ولذلك يسعى العراق وسوريا إلى إعادة الروح لعلاقتهما الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية بعد سنوات من الفوضى، التي أتت على كل شيء تقريبا. وكان رئيس مجلس الوزراء السوري عماد خميس قد بحث مع وزير التجارة العراقي محمد هاشم العاني في أبريل الماضي توسيع آفاق التجارة والاستثمار بين الجارين. وأكد خميس حينها على ضرورة الإسراع في إعادة فتح المعابر الحدودية المشتركة بما ينعكس إيجابا على تنشيط حركة التبادل التجاري. كما لفت العاني إلى أهمية تفعيل اتفاقيات اللجنة السورية العراقية، التي عبرت عن حافلتان لزوار من العراق إلى سوريا من معبر القائم الحدودي من الجانب العراقي، ليكون ذلك أولى الخطوات لإعلان إعادة فتح الحدود البرية بين البلدين من جديد. وأوضح مصدر في حرس الحدود العراقي في ذلك الوقت أن الحافلتين عبرتا معبر منفذ القائم الحدودي، والذي



فرحان الدليمي

نعمل على إنشاء معبر جديد مع سوريا وعرضه على المستثمرين

## غزو السيارات المستعملة يستنزف احتياطات ليبيا النقدية

مشاكل فنية ومالية وتسويقية تنذر بتداعيات اقتصادية عميقة

في معظم المدن تأثرت كثيرا بالوضع الاقتصادي، الذي تعيشه ليبيا حاليا. وأشارت إلى أن ارتفاع أسعار السيارات بشكل كبير أدى إلى ضعف إقبال الزبائن على الشراء و تراجع نسبة المبيعات وهو ما تسبب في حالة من الركود في حركة البيع والشراء طوال الأشهر الماضية.



عبيد الرقيق ما يحصل حالة جديدة من النهب المبرمج لثروات الليبيين

وأكد تجار أن انخفاض سعر صرف الدينار أمام سلة العملات الرئيسية ونقص السيولة في المصارف التجارية، فضلا عن تهريب عدد كبير من السيارات وبيعها خارج ليبيا أسباب ساهمت في انكماش السوق.

في المقابل، يقول بعض المستهلكين الليبيين إن أسعار السيارات المستعملة بلغت مستويات غير معقولة وأنه لم يعد في وسعهم شراؤها. وتشير التقديرات إلى تضاعف أسعار السيارة المستعملة خمس مرات قياسا بما كانت عليه في 2014، حيث قفز سعر سيارة هيونداي، على سبيل المثال، من ألفي دينار (1.4 ألف دولار) إلى 10 آلاف دينار (نحو 7 آلاف دولار). ويأتي ارتفاع أسعار السيارات ليضم إلى قائمة طويلة من احتياجات الليبيين، الذين يكابدون جراء تأخر الرواتب والارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات.

ارتفاع وتيرة التسابق الأوروبي والكوري الجنوبي على تصدير السيارات المستعملة إلى السوق الليبية. وحسب إحصائيات ميناء بنغازي، فقد تم استقبال قرابة 12 ألف سيارة مستعملة خلال الفترة الفاصلة بين منتصف يونيو ومنتصف يوليو الماضيين، 52 بالمئة منها قادمة من أوروبا. ولم تكشف السلطات في المنطقتين عن قيمة صفقات توريد تلك السيارات، لكن متابعين يعتقدون أنها بملايين الدولارات، ما يعني أن عملية استنزاف الاحتياطي النقدي مستمرة دون ضوابط رغم التأكيد على أنها إجراءات مؤقتة.

وأقر المجلس الرئاسي المعترف به دوليا، والذي يدير شؤون ليبيا من العاصمة طرابلس، في فبراير الماضي ضوابط لعملية استيراد سيارات الركوب والنقل المستعملة بداية من منتصف شهر أبريل. ومن بين الضوابط أن تكون السيارة المستعملة لغرض الاستعمال الخاص وليس للتجارة، وفي حدود واحدة فقط للشخص خلال السنوات الثلاث المقبلة. وطلب حينها بالآلاف من عمر السيارات العائلية والنقل الخفيف على عشر سنوات من تاريخ تصنيعها وألا تزيد حمولة سيارة النقل الخفيف على أربعة أطنان. وأجاز قرار المجلس لمزاوي الأنشطة الاقتصادية المختصة استيراد السيارات بمختلف أنواعها "للقيام بعملية الاستيراد لغرض التجارة وفقا لبعض الضوابط".

ووفق بيانات إدارة ميناء مصراتة الواقع بغرب البلاد وصلت السيت الماضي باخرتان محملتان بقرابة 7 آلاف سيارة مستعملة قادمة من كوريا الجنوبية، هي الأولى خلال هذا الشهر. وكان الميناء قد استقبل نهاية يوليو الماضي ثلاث بوخزر قادمة من أسواق مختلفة هي كوريا الجنوبية وبلجيكا وإيطاليا، حيث تجاوز مجموع الشاحنات 4 آلاف سيارة مستعملة. وأظهرت بيانات رسمية لحركة الشحن بميناء بنغازي شرق ليبيا

أوروبا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والصين خلال العامين الماضيين حين فتح باب استيرادها. ووصف في تدوينة على حسابه في موقع فيسبوك ما يحصل اليوم بأنه عبارة عن "حالة جديدة من النهب المبرمج لثروات الليبيين". ولا تزال الدولة العضو في منظمة أوبك تعاني من تركة ثقيلة خلفتها الفوضى عقب الإطاحة بحكم معمر القذافي قبل ثماني سنوات، والتي أتت على كافة مظاهر حياة الناس.



قديمة ولكنها ليست في المتناول